

رسالة تحذير للمتطرفين في المخيمات

حسين حمود

وسط الترقب الذي يسود لبنان لِمآل التطورات العسكرية المتسارعة في سورية بعد الضربات الجوية الروسية لمعازل الإرهابيين، والتحضيرات العسكرية الميدانية للجيش السوري والمقاومة لشن حملات برية واسعة لتحرير المناطق التي احتلها الإرهابيون، في أوقات سابقة، تنجح الأناظر إلى المخيمات الفلسطينية مع الخشية من إمكان تحرك الجماعات المسلحة الدائرة في فلك «القاعدة» و«جبهة النصرة» و«داعش»، لمساندة هذه التنظيمات في حِمْنها الحالية أو افتعال تجبيرات في المخيمات، خصوصاً في مخيم عين الحلوة.

إلا أنَّ مصادر فلسطينية أكدت أن لا شيء غير مألوف في المخيم المذكور، ولا وجود لتحركات أو أنشطة عسكرية داخل المخيم، مشيرة إلى أنَّ الرسالة العسكرية التي تلقيتها الجماعات المتطرفة من خلال الأحداث الأخيرة ومفادها أن أيَّ تجبير تقطعه في المخيم ستكون هي أول الخاسرين فيه، ناهيك عن انفصاف الناس من حولها والتي ترفض استخدام العنف والنزاعات المسلحة بين فصائل المخيم، إذ إنَّ تداعياتها السلبية تنعكس عليهم مباشرة، إنَّ على صعيد الأرواح أو الممتلكات. لذا تراجعت شعبية الجماعات المسلحة المتطرفة داخل المخيم بشكل ملحوظ.

وفي مقابل ذلك، تقول المصادر إنَّ التطورات العسكرية في سورية، ولا سيما التدخل العسكري الروسي، محور نقاشات داخل المخيم، على مستوى الفصائل والجماهير، مشيرة إلى تباينات ديدية في وجهات النظر وهي تنقسم إلى راينين:

الأول، وهو للجماعات الإسلامية وينطلق من خلفيات مذهبية، ترى أنه بالرغم من التدخل الروسي في الحرب، ما يزال الصراع بين إيران والنظام في سورية اللذين ينتميان إلى مذهب معين، من جهة، وبين الجماعات المسلحة التي تحتق مذهباً مغايراً.

أما التدخل الروسي فتعزوه إلى وجود ثار قديم لدى القيادة الروسية على الجماعات الإسلامية، منذ أحداث الشيشان.

وتعتبر هذه الجماعات أنه مهما فعل الروس فلن يكون بإمكانهم هزم تلك الجماعات التي تقاوت استناداً إلى «عقيدة جهادية شرعية».

أما الرأي الآخر، وتمثله معظم الفصائل ذات التوجه العلماني أو الوسطي، فيعتبر أنَّ الجماعات الإرهابية شارفت على الانهيار، لافتاً إلى وجود توافق دولي وعربي على الضربات الجوية الروسية في سورية.

وتؤكد الفصائل التي تتبني هذا الرأي وجود رضى أميركي للنشاط العسكري الروسي المستجد، وحتى شبه موافقة عربية على هذا التوجه. ولوحد في هذا السياق، أنَّ مواقف السعودية وقطر وتركيا تجاه هذا التطور «خجولة»، ما يعني موافقتها ضمناً على القرار الروسي المغلطي بطلب رسمي تقدمه بق النظام في سورية من القيادة الروسية.

وبالعودة إلى الوضع الراهن في المخيمات الفلسطينية، تؤكد المصادر أنها حتى الآن مستقرّة والحياة فيها طبيعية، ولكن مع استمرار التداعيات السلبية الاجتماعية والسكانية والعشوية للأحداث السورية على المخيمات من جرّاء تدفق النازحين السوريين والفلسطينيين عليها، بالتزامن مع تقليص وكالة «أنروا» خدماتها للاجئين. وأشارت المصادر إلى أنه بالرغم من حال الاستقرار في المخيم فإنَّ اللجنة الأمنية العليا ستزيد اجتماعاتها وتعرّز إجراءاتها ولا سيما في مخيم عين الحلوة تحسباً لأي طارئ.

الخارجية: نتابع مع السعودية موضوع الحجاج اللبنانيين المفقودين والمصابين

أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان، أنها «نتابع بشكل يومي عبر بعثات لبنان في المملكة العربية السعودية (سفارة لبنان في الرياض والقنصلية العامة في جدة) مع سلطات المملكة، موضوع اللبنانيين المفقودين أو المصابين نتيجة حادث انفجار الأليم في منى».

كما أعلنت أنها تبذل كل ما في وسعها من أجل إنقاذ عائلته «بأنه جال على جميع المستشفيات في المدينة لتأكد مما إذا كان الحاج حيدر الحصري موجوداً في أي منها، وتبين له عدم وجوده في أي من هذه المستشفيات.

وستستكمل الوزارة متابعة الجهود لمعرفة مصير المفقود والمصابين اللبنانيين في هذا الحادث».

وفي سياق متصل، أجرى رئيس الحكومة تمام سلام اتصالاً هاتفياً بكل من السفير الإيراني محمد فتحي والسفير المصري محمد بدر الدين زايد في لبنان، معرباً بالحجاج الإيرانيين والمصريين الذين قضوا في حادث التدافع الأليم أثناء أداء فريضة الحج.

كما توجه الحجاب السابق إميل لحود بالتحية «إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، دولة وشعباً، على سقوط الضحايا في مكة المكرمة، وعلى رأسهم السفير السابق في لبنان غصنفر ركن آبادي، الذي عرفناه عن قرب شخصاً ودوداً وصبياً وحرصياً على مصلحة لبنان، وعلى تعزيز العلاقة بين الدولتين لما فيه مصلحة للبنان».

وأضاف: «تميز الراحل، على الصعيد الشخصي، بصفاته كريمة محببة، أما على الصعيد العام فظلماً أظهر، في مناسبات كثيرة، مدى محبته للبنان والتزامه بتقديم الدعم الممكن له، وكان ركناً أساسياً في الدفاع عن المقاومة، ولم يتأخر دوماً عن مساندة وتوفير كامل الدعم لها».

وأما لحود، فإنَّ تجرّي تحقيقات جديّة في الحادثة التي شهدتها مكة المكرمة، وأن تتوصل إلى تحديد المسؤوليات بشفاافية».

وفي السياق عينه، أعربت قيادة «رابطة الشيعية في لبنان» في بيان، عن أحر تعازيها إلى قيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإلى الشعب الإيراني، باستشهاد الحجاج الإيرانيين في مشعر منى وبينهم نخبة من القيادات التي عرفناها هنا في لبنان، وفي مقدمهم السفير السابق الدكتور غصنفر ركن آبادي، الذي كان نموذجاً في التواضع والأخلاق».

ورأت أنّ هذه «الكارثة الماساة لم تصب إيران قيادة وشعباً فقط، إنما أصابت العديد من الدول العربية والإسلامية التي قضى العشرات من حجاجها في حادثة منى».

ودانت الرابطة «رفض الحكومة السعودية تشكيل لجنة تحقيق من الدول المشاركة في الحج، لوقوف على أسباب ما حصل، والاتعاظ منه واتخاذ الإجراءات الوقائية التي تحول دون تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل»، مؤكدة أنّ «تشكيل هذه اللجنة هو السبيل لإزالة وتبديد كل الشكوك بشأن هذه الكارثة».

كما نوه العلامة الشيخ عفيف النابلسي، في بيان، السفير الإيراني السابق غصنفر ركن آبادي معتبراً «أنَّ شهادة الأخ ركن آبادي إبانته صراحة لنظام آل سعود الذي حول الأماكن المقدسة إلى أماكن لا يامن الحجيج فيها على أنفسهم ولا يطمئنون إلى أداء مناسكهم بدهوء وسلام».

البناء

هل تضغط «النصرة» بورقة «المخطوفين» في لبنان؟

روزانا رمال

بدأت العمليات العسكرية الروسية في سورية بالتزامن مع اعتراضات دولية وإقليمية من جهة ورهانات على خرق جدي لمسار الحل السياسي من جهة أخرى، وحسب النتائج المتوقع تحققها في ظل التحدي الواضح الذي أرادت روسيا خوضه بتحجيم قدرات التحالف الدولي وإظهار فشل زعمه بالقضاء على بؤر الإرهاب في سورية باتفاق دولي على معرقة جوية مشروعة.

روسيا التي لم تدخل التحالف الدولي بربّرت ذلك بعدم ثققتها بنجاحة العمليات غير المترافقة مع تنسيق بري على الأرض، وعدم ثققتها بأن الولايات المتحدة هدفاً فعلاً للقضاء على الإرهاب، هذه القوات تتمثل بالجيش السوري الذي ستنسق معه غرب العمليات الروسية من الأراضي السورية. وبالتالي درست روسيا جيّداً الآلية والتوقيت لإحداث هذا الخرق المنشود الذي ستتقدم معه العملية السياسية في سورية.

وإذا كان لروسيا تكتيك خاص للتعاطي مع الإرهاب، فإن الاستحقاق الأكبر أمامها يكمن بمواجهة العصابيات المسلحة المدعومة استخبارياً من أطراف القبلية ودولية أنشبت ما يكفي من العواطف التي تحول دون استهدافها، نظراً إلى ما تشكّله هذه الأطراف من امتداد لسياسات بيزر بعضها بضرورات الأمن الحيوي لتلك الدول، وبالتالي فإن استهدافها يعتبر حربياً مباشرة، أو ورقة ضغط على الطرف المعني بدعم هذه المجموعات و«جبهة النصرة» واحدة منها.

شكلت «جبهة النصرة» وهي الفرع الأول لتنظيم «القاعدة» في بلاد الشام أول رهانات «إسرائيل» في إمكانية أن تقضم أراضي من الدولة السورية تستخدم ك«حزام أمني» على غرار ذلك الذي كانت قد فرضته في جنوب لبنان، عدا عن

دعماً للوحدات القتالية الإرهابية لوجستياً في مناطق عدة مثل القصير المتصلة بالحدود اللبنانية، حيث كانت قوات حزب الله العام 2012 تتخذ لها مراكز أمنية وتدريبية، بالإضافة إلى ما شكلته المنطقة من أهمية استراتيجية على مدى استباحة «إسرائيل» السيادة السورية، وشكلت مراكز مراقبة إلى الداخل اللبناني، خصوصاً في البلدات والقرى التي يتواجد فيها حزب الله، ولا تزال تعتبر معارك القصير بعد تحريرها أكثر المعارك قدرة على إحداث تحول في العمليات العسكرية للمفكرين، لكنها أقرّت في الوقت عينه مسلحين استطاعوا الهرب إلى الداخل اللبناني نتيجة فترات حدودية وسوء تنسيق بين الحكومتين اللبنانية السورية، بالإضافة إلى مرحلة تكفلت بتشكيل غطاء سياسي لمسلحين هربوا إلى لبنان مع وجود أصلاً معابر غير شرعية بكثرة.

أكد وزير الحرب «الإسرائيلي» موشيه يعلون في غير مناسبة منذ اندلاع الأزمة السورية أن «جبهة النصرة» لا تشكل خطراً على «إسرائيل» بل تعتبر مساعداً لها في إعاقة حراك حزب الله في المناطق الحدودية المحاذية للشريط المحتل مع سورية، وربما راهنت «إسرائيل» منذ وجود حزب الله على الأراضي السورية على منعه من السيطرة على مراكز قتالية تشكل خطراً عليها، بعدما تمدد نفوذه الاستخباري من قلب سورية بضيغتها التي ما يعكس من معلومات نتيجة تمرّك وحدات الاستطلاع على كيان العدو.

تركيا التي سهّلت دخول «جبهة النصرة» ودعمت تعدها أيضاً تضاف إلى النيات «الإسرائيلية» يقضم أراض حدودية مع سورية من أجل إنشاء منطقتة عازلة، كما حاولت مراراً فاجحست بفشل سياسي ذريع مع حلفائها الأميركيين، وبالتالي بقي رهانها على إحداث فارق يجلب لها نقاطاً تفاوضية عبر استخدام «النصرة» كورقة ضغط في أكثر من وجهة وفضوية، كل هذا يضاف إلى محاولات

ترأس اجتماعاً لمجلس العمّد في «القومي»

حردان؛ تؤيد مبادرة الرئيس بوتين لإقامة تحالف دولي ولتتوحد جهود كل الدول في الحرب ضد الإرهاب



حردان

عقد مجلس العمّد في الحزب السوري القومي الاجتماعي اجتماعاً له برئاسة رئيس الحزب النائب أسعد حردان، وبحث في الأحداث والتطورات، لا سيما تحدي الإرهاب وسبل مواجهته.

وبعد الاجتماع، أعلن رئيس الحزب النائب أسعد حردان الموقف التالي: بلغ الإرهاب الذي تعرّض له بلادنا، نقطة الخطر على صيرور وجود أمتنا وشعبنا، وهذا الإرهاب الذي نشأ من رحم المشاريع الاستعمارية والصهيونية المعادية، يُستخدم أداة من قبل العدو «الإسرائيلي» وحلفائه الذين ساندوه في احتلال فلسطين، ويؤازرونه لتثبيت هذا الاحتلال وتصفية المسألة الفلسطينية.

وحيث أنّ حزبنا، الحزب السوري القومي الاجتماعي، كان أول من أطلق الدعوة إلى قيام جبهة شعبية لمكافحة الاحتلال والإرهاب، وحثّ الدول الصديقة بدءاً من روسيا الاتحادية إلى مجموعة بريكس ودول الابا وايران وغيرها، للقيام بدور فاعل وضغط ومؤثر من أجل وقف الحرب الإرهابية على بلادنا...

وحيث أنّ الإرهاب لم يتوقف، لا بل انه تمدد وتضاعف خطره، ولم تتخذ خطوات جديّة وعملية لمحاربهه، إلا في الشكل من خلال ما سُمّي تحالفاً دولياً لمكافحة الإرهاب بقيادة أميركية، وهو تحالف ميتور، سمجح نتيجة عدم جديته وفاعليته بتمدد التنظيمات الإرهابية وتنفيذها أعمالاً وحشية لم تقتصر على قتل أشخاص شعبيًا وتهجيرهم، بل استهدفت تدعيم البنى التحتية والأتار والعالم الحضارية، إنفاذاً لمخطط التدمير والتفتيت والتقسيم وإطابق الهيمنة الاستعمارية على أمتنا.

لقد بلدت الدول الصديقة، لا سيما روسيا وايران جهوداً حثيئة، واطلقت مبادرات عديدة من أجل الوصول إلى حلول سياسية، تساهم في وقف الإرهاب على سورية، لكن هذه الجهود وهذه المبادرات اصطلمت بموقف الراهبة للمجموعات الإرهابية المتطرفة، وبعيضا تمارس دوراً مشوّفاً في تمويل وتسليح المجموعات الإرهابية وتبوير جرائمها بواسطة الإعلام، وتسهب وصول الإرهابيين عبر تركيا، لكسر حلقة الصمود السوري التي تواجه منذ خمس سنوات حرباً إرهابية كونيّة غير مسبوقة.

إنَّ انخراط عشرات الدول في الحرب على سورية، وإعلانها تشكيل تحالف دولي ميتور، لا يترجم مواقف المؤسسات الدولية المعلنة بضرورة مواجهة الإرهاب وأخطاره، هو دليل على عدم جدية هذه الدول في محاربة الإرهاب، ما يبقى الإرهاب سيفاً مصلماً على رقاب كل المجتمعات الإنسانية.

إنَّ الحزب السوري القومي الاجتماعي، يؤكد أنّ مكافحة الإرهاب لا تنحصر بالدول التي تعرّض لأخطاره المباشرة، بل هو مسؤولية دولية بامتياز، وسورية اليوم، كما العراق، يواجهان الإرهاب نيابة عن العالم بأسره، والمطلوب أنّ تتوحد جهود كل الدول في الحرب ضدّ الإرهاب.

وإنّما إذا نعلن تأييدنا لمبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الداعية إلى قيام تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، يستند إلى الشرعية

وإنّما ندين الحملات والموافق الدولية المشاركة الروسية في الحرب على الإرهاب، فهي تكشف حقيقة دور الدول المساندة للإرهاب، لذلك نعتبر أنّ وقوف روسيا إلى جانب الدولة السورية في حربها ضدّ الإرهاب، موقف مبدئي ينسجم مع الإجماع الدولي الذي صنّف «داعش» ومجموعات منطرفة أخرى على أنها منظمات إرهابية، يجب محاربتها والقضاء عليها.

إنَّ المطلوب مشاركة جديّة في الحرب على الإرهاب لتخلص المجتمعات من شروره وجرائمه.

ندين الحملات والموافق الدولية والإقليمية والعربية ضدّ المشاركة الروسية في الحرب على الإرهاب وهي تكشف حقيقة دور الدول المساندة للإرهاب

رأى الرئيس نجيب ميقاتي أمام زواره في طرابلس أنّ «حال الإنقسام والتباعد الداخلي يستتفر في انتظار بلورة تسوية إقليمية لا تبدو متاحة في هذا الوقت، لأنَّ البعض في هذا الفريق وذلك لا يزال يراهن على مغتربات إقليمية تاتي لصالحه، ولذلك فهو لا يريد أن يساعد في بلورة حلول للمنكبات المطروحة سواء على صعيد رئاسة الجمهورية أو تفعيل عمل الحكومة ومجلس النواب، أو حتى على صعيد إيجاد حلول عملية للمشاكل الحياتية وأيسبها قضية النفايات، وهذا ما سيؤدي حكماً إلى مرواحة سلبية، وكل ما يروج له من حلول وتسويات ليس إلا لأثر الرماح في العيون والتستر على تعقيدات تتشابه أكثر فأكثر في الواقع اللبناني».

وعن جدوى الحوار الوطني الجاري حالياً في ظل هذه الأجواء، قال: «يشكل هذا الحوار الذي دعا إليه دولة الرئيس نبيه بري مساحة أساسية للتلاقي في هذه الظروف الصعبة، رغم أننا لا نتوقع الخروج بحلول جذرية. لكن وبمجرد عقد الحوار والتلاقي في البلدات اللبنانية على طاولة واحدة، فهذا الأمر يؤدي بحذ ذاته إلى تبريد الأجواء السياسية المحمومة وتخفيف التشنجات ومنع امتدادها إلى الشارع المتناح أصلاً».

ميقاتي: الحوار لن يخرج بحلول جذرية

سيستمر في انتظار بلورة تسوية إقليمية لا تبدو متاحة حتى الآن».

وتابع ميقاتي: «لا يزال البعض في هذا الفريق وذلك يراهن على مغتربات إقليمية تاتي لصالحه، ولذلك فهو لا يريد أن يساعد في بلورة حلول للمنكبات المطروحة سواء على صعيد رئاسة الجمهورية أو تفعيل عمل الحكومة ومجلس النواب، أو حتى على صعيد إيجاد حلول عملية للمشاكل الحياتية وأيسبها قضية النفايات، وهذا ما سيؤدي حكماً إلى مرواحة سلبية، وكل ما يروج له من حلول وتسويات ليس إلا لأثر الرماح في العيون والتستر على تعقيدات تتشابه أكثر فأكثر في الواقع اللبناني».

وعن جدوى الحوار الوطني الجاري حالياً في ظل هذه الأجواء، قال: «يشكل هذا الحوار الذي دعا إليه دولة الرئيس نبيه بري مساحة أساسية للتلاقي في هذه الظروف الصعبة، رغم أننا لا نتوقع الخروج بحلول جذرية. لكن وبمجرد عقد الحوار والتلاقي في البلدات اللبنانية على طاولة واحدة، فهذا الأمر يؤدي بحذ ذاته إلى تبريد الأجواء السياسية المحمومة وتخفيف التشنجات ومنع امتدادها إلى الشارع المتناح أصلاً».

خفايا

حزب وزير سابق بأنّ تعدّد المواقف داخل تيار المستقبل إزاء أكثر من ملف، ليس ناتجاً عن توزيع أدوار، إنما هو نتيجة تخبط وضعف، لا سيما على المستوى القيادي حيث التنافس والتسابق بين هذا المسؤول وذلك على تسجيل النقاط والظهور أمام القاعدة الشعبية بمظهر التشدّد، على غرار ما فعل الرئيس فؤاد السنيورة والوزير أشرف ريفي في موضوع الترقّيات العسكرية، ومخالفتهما تعليمات رئيس التيار سعد الحريري الذي بدأ سير قادر على الوفاء بما يلتزم به مع الأطراف السياسيين الآخرين.

هل من السراي: لاتخاذ إجراءات حازمة لحلّ المآزق السياسي وانتخاب رئيس



سلام مستقبلاً في السراي

عرض رئيس الحكومة تمام سلام التطورات مع زوّاره في السراي الحكومية، حيث التقى السفير الأميركي دايفيد هل، الذي قال بعد اللقاء: «استعرضنا رئيس الحكومة وأنا، زيارته إلى نيويورك للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والأجتماعات ذات الصلة. وشمل ذلك الاجتماع الوزاري لمجموعة الدعم الدولية الخاصة بلبنان، والتي أثبتت مرة أخرى التزام المجتمع الدولي الراشح مساعدة لبنان في مواجهة مجموعة التحديات التي يواجهها».

وأضاف: «نحن نركّز كلّ يوم وليس فقط خلال الاجتماعات التي نعدها مجموعة الدعم أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، على كيفية دعم الشعب والمؤسسات في لبنان بأفضل طريقة لتضمن بقاء لبنان مستقراً وأمنياً وذا سيادة، وحرّاً من الشبائكات الخارجية».

وتابع: «إنَّ الولايات المتحدة تؤمّن بأنّ الجيش هو المؤسسة الوحيدة التي لديها الشرعية والتفويض للدفاع عن البلد وشعبه. ومن أجل القيام بمهمته يجب أن تكون لديه المعدات والتدريب اللازم. وإنّنا هنا اليوم لتسليح الضوء على أحدث خطوة قامت بها حكومتنا لهذه الغاية والتي كان قد تم الإعلان عنها يوم الأربعاء في نيويورك: إنّ المبلغ الأساسي للمساعدات الأميركية العسكرية التي تقدمها إلى الجيش

تسوية الترقّيات لم تسحب من التداول ومطالبة بإبعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات

دعا وزير الإعلام رمزي جريج إلى «إبعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية»، معتبراً أنّ الترقّيات ضمن المؤسسة يجب أن تتم وفقاً لقانون الدفاع الوطني وحسب هيكلية الجيش والتراثبية»، سائلاً: «ما هو الرابط بين الترقّيات وتفعيل عمل الحكومة؟»

أكد جريج في حديث تلفزيوني أنّ «تعيين قائد الجيش يتم في مجلس الوزراء ومن الطبيعي أنه لا يخضع للتراثبية داخل المؤسسة العسكرية المتعلقة بالترقيات، وهذا القرار يأخذ رئيس الجمهورية فيه دوراً كبيراً بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويخضع لقرار من مجلس الوزراء»، أما الترقّيات داخل المؤسسة العسكرية لم تكن يوماً تتداول في الإعلام وتصبح موضع تجاذبات عسكرية، وإذا أخذنا بهذا الرأي سيذهب كل ضابط أو عميد إلى مرجعية سياسية من أجل دعمه في الترقية التي يتوخاها».

وأضاف: «صحيح لا يوجد حكومة في ظلّ هذه المقاطعة، لكننا ندعوا الرئيس تمام سلام إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء طالما أنّ النصاب القانوني متوفر، إن حضر التيار الوطني الحر أو لم يحضر، لأنّ شؤون الناس لا بد من معالجتها، وأنّ أهمّ أن الحكومة لا يمكن أن تعمل في جو الشغور الرئاسي، كما لو أنّ هناك رئيساً للجمهورية، التصويت لا تخضع لمبدأ الثلثين داخل الحكومة».

الفرزلي: لا مساومة خارج إصلاحات حقيقية

وتكون قادرة على أن تتأخذ قراراً وإما أن لتتأخرو... واعتبر الفرزلي أنّ «التدخل الروسي العسكري في سورية هو معطى جديد سيحدث تغييرات ميدانية بعد التغييرات السياسية التي حدثت على المستويين الإقليمي والعالمي والاستدارة عبر التصاريح التي أدلت بها معظم الدول الغربية بعد مشكلة اللاجئين»، موضحاً أنّ «كل هذه الأمور أثبتت أنه لا بدّ أن يدفع الحل السياسي إلى الأمام لكنه لا يمكن أن يدفع قبل إحداث تغييرات ميدانية على الأرض، لأنّ الحل السياسي لا يمكن أن يُصار مع قوى معارضة قابلة للحياة المشتركة وقابلة لسورية البسيطة، رغم اعتراض بعض الأطراف عليها، لأنّ عملية التصويت لا تخضع لمبدأ الثلثين داخل الحكومة».

اللبناني سوف يكون أكثر من مضاعف هذا العام مقارنة بالعام الماضي، وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة تخصص 150 مليون دولار من أموال المساعدات الأميركية للجيش اللبناني للعام المقبل. (...) وباختصار سوف تساعد على ضمان أنّ الجيش اللبناني مستعد بطريقة أفضل على ردّ التهديدات التي تواجه لبنان. هذا بالإضافة إلى 59 مليون دولار للمساعدات الأمنية الحدودية للجيش التي كتت قد أعلنت عنها الأسبوع الماضي، ولكن فيما يخص لبنان في الصمود في وجه العاصفة حوله، يمكن للدعم والمساعدة الدوليين أن يتوصلا فقط إلى مكان محدود. ليس هناك من

تسوية الترقّيات لم تسحب من التداول ومطالبة بإبعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات

دعا وزير الإعلام رمزي جريج إلى «إبعاد المؤسسة العسكرية عن التجاذبات السياسية»، معتبراً أنّ الترقّيات ضمن المؤسسة يجب أن تتم وفقاً لقانون الدفاع الوطني وحسب هيكلية الجيش والتراثبية»، سائلاً: «ما هو الرابط بين الترقّيات وتفعيل عمل الحكومة؟»

أكد جريج في حديث تلفزيوني أنّ «تعيين قائد الجيش يتم في مجلس الوزراء ومن الطبيعي أنه لا يخضع للتراثبية داخل المؤسسة العسكرية المتعلقة بالترقيات، وهذا القرار يأخذ رئيس الجمهورية فيه دوراً كبيراً بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويخضع لقرار من مجلس الوزراء»، أما الترقّيات داخل المؤسسة العسكرية لم تكن يوماً تتداول في الإعلام وتصبح موضع تجاذبات عسكرية، وإذا أخذنا بهذا الرأي سيذهب كل ضابط أو عميد إلى مرجعية سياسية من أجل دعمه في الترقية التي يتوخاها».

وأضاف: «صحيح لا يوجد حكومة في ظلّ هذه المقاطعة، لكننا ندعوا الرئيس تمام سلام إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء طالما أنّ النصاب القانوني متوفر، إن حضر التيار الوطني الحر أو لم يحضر، لأنّ شؤون الناس لا بد من معالجتها، وأنّ أهمّ أن الحكومة لا يمكن أن تعمل في جو الشغور الرئاسي، كما لو أنّ هناك رئيساً للجمهورية، التصويت لا تخضع لمبدأ الثلثين داخل الحكومة».